2014

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

حالة الغابات في العالم *بإيجاز*

تعزيز المنافع الاجتماعية - الاقتصادية من الغابات

وضع الإنسان في مركز الاهتمام

حان الوقت للحراجة أن تحول المنظور من الأشجار إلى الأشخاص، في جمع البيانات كما في وضع السياسات على حدٍّ سواء. يحاجج *تقرير حالة الغابات في العالم عام 2014* أن من شأن ذلك أن يمكّن من تطوير المنافع الاجتماعية-الاقتصادية من الغابات تلبية لمتطلبات المجتمع المتزايدة، مع المحافظة في الوقت نفسه على سلامة قاعدة الموارد الحرجية.

تؤدي الغابات والأشجار في المزارع ونظم الحراجة الزراعية في أنحاء العالم دوراً حاسماً في معيشة سكان الريف بتوفير العمالة والطاقة والأطعمة المغذية ومجموعة واسعة من سلع وخدمات النظم الإيكولوجية الأخرى. ولديها إمكانات هائلة للمساهمة في التنمية المستدامة وفي اقتصاد أكثر اخضرارا. مع ذلك، لا يزال هناك افتقار إلى الأدلة الواضحة على ذلك.

يتصدى تقرير *حالة الغابات في العالم عام 2014* لهذه الفجوة في المعرفة بجمع وتحليل البيانات المتاحة عن مساهمات الغابات في سبل العيش والاغذية والاحتياجات الصحية والمأوى والطاقة. ويتفحص التدابير التي اتخذتها البلدان لتعزيز المنافع الاجتماعية - الاقتصادية من الغابات. ومن حاسم الأهمية، أن التقرير يقترح أيضاً أين تكمن الحاجة إلى تحسين المعلومات وتعديل السياسات، كي يكون بالإمكان تعزيز المنافع في المستقبل.

©FAO/Elena Grossi

©FAO/Sophie Grouwels (مرفق الغابات والمزارع)

المنافع الاجتماعية - الاقتصادية من الغابات

يعكس هذا التعريف أهمية كيفية استخدام الأفراد للغابات، أي التركيز على الاستهلاك بدلاً من الإنتاج. وسيتطلب ذلك تغييراً في منظور معظم البلدان.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى معلومات عن كيفية انتفاع مجموعات محددة (كالنساء والسكان الأصليين وفقراء الريف) من الغابات لتقييم ما إذا كانت المنافع المستمدة من الغابات تسهم في تحقيق المساواة.

المنافع الاجتماعية - الاقتصادية من الغابات هي الاحتياجات البشرية الأساسية والتحسينات في نوعية الحياة (الاحتياجات الأرفع مستوى) التي تُلبى باستهلاك السلع والخدمات من الغابات والأشجار أو التي تُدعم بشكل غير مباشر من الدخل والعمالة في قطاع الحراجة.

الآثار المباشرة والقابلة للقياس

ينصبّ تركيز البيانات التي جمعت عن حالة الغابات في العالم 2014 على الآثار المباشرة القابلة للقياس للغابات على حياة الأفراد. فهو يوضح كيف يلبي إنتاج واستهلاك المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية والخدمات الحرجية احتياجات الغذاء والطاقة والمأوى والصحة ويولدان الدخل.

من الصعب حتى الآن استخلاص توزيع منافع الغابات فيما بين الجماعات المختلفة. ومع ذلك، تشير الأدلة إلى أن المنافع الاجتماعية- الاقتصادية من الغابات أكثر أهمية نسبياً للمناطق الريفية ولأقل البلدان نمواً.

©FAO/Sean Gallagher

الدخل من الغابات ودوره في أقل المناطق نمواً

يشمل الدخل الأجور والأرباح والإيرادات من الأخشاب في القطاع الرسمي، بالإضافة إلى الدخل المكتسب في الأنشطة غير الرسمية، مثل إنتاج الحطب والمنتجات الحرجية غير الخشبية. إجمالاً، يبلغ الدخل في قطاع الغابات الرسمي ما يزيد قليلاً على 600 مليار دولار أمريكي، ويمثل حوالي 9 أعشار في المائة من الاقتصاد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، تبلغ المدفوعات مقابل الخدمات البيئية والدخل من الإنتاج غير الرسمي للوقود الخشبي ومواد البناء والمنتجات الحرجية غير الخشبية 124 مليار

دولار أمريكي إضافية، ليصل المجموع إلى 730 مليار دولار أمريكي أو 1.1 في المائة من الاقتصاد العالمي.

عمالة المرأة في قطاع الغابات الرسمي متدنية نسبياً، إذ لا تشغل النساء سوى 24 في المائة من مجموع الوظائف في هذا القطاع. أما توفّر البيانات الأخرى المصنّفة حسب نوع الجنس على الصعيد الوطني فقليل، رغم أن من الواضح أن كلاً من الرجال والنساء يحصل على منافع اجتماعية - اقتصادية مختلفة من الغابات.

هيمنة العمالة غير الرسمية

نسبة إجمالي العمالة في قطاع الغابات الرسمي 4 في المائة من القوى العاملة في العالم – أي حوالي 13.2 مليون شخص. والشركات المنتجة لمنتجات الأخشاب الصلبة هي أكبر موظّف على الصعيد العالمي، فهي توظف حوالي 5.5 مليون، يليها إنتاج لب الورق والورق (4.3 مليون) وإنتاج الأخشاب المستديرة (3.5 مليون).

وتشير التقديرات إلى أن العمالة غير الرسمية في القطاع بلغت 41 مليوناً على الأقل، ما يرفع مساهمة القطاع في العمالة إلى 1.7 في المائة على الصعيد العالمي. وهذه العمالة هامة بخاصة في أقل البلدان نمواً، إذ تستأثر بثلثي جميع فرص العمل المتعلقة بالغابات في آسيا وأوقيانوسيا، وتقريباً 90 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وما يزيد على 95 في المائة في أفريقيا.

عدد الأشخاص العمالة في قطاع الغابات

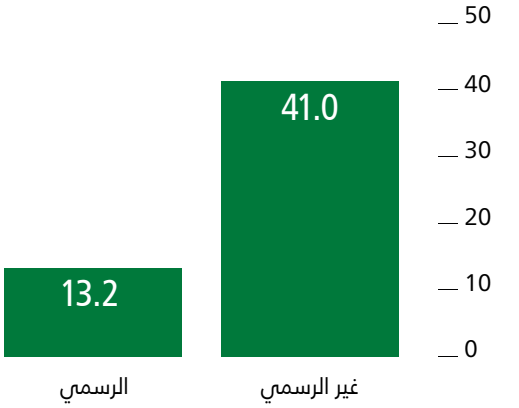

الطاقة الخشبية - منفعة رئيسية توفرها الغابات

في كثير من الأحيان، الطاقة الخشبية هي مصدر الطاقة الوحيد في المناطق الريفية في أقل البلدان نمواً، وهي ذات أهمية خاصة للفقراء. كما تستخدم أيضاً بصورة متزايدة في البلدان المتقدمة بهدف خفض الاعتماد على الوقود الأحفوري. وعلى الصعيد العالمي، يستأثر الوقود الخشبي بنسبة 6 في المائة من إجمالي إمدادات الطاقة الأولية. والطاقة الخشبية أكبر مساهم في إجمالي إمدادات الطاقة الأولية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي أفريقيا (13 في المائة و 27 في المائة على التوالي).

مساهمة الطاقة الخشبية في إجمالي إمدادات الطاقة الأولية

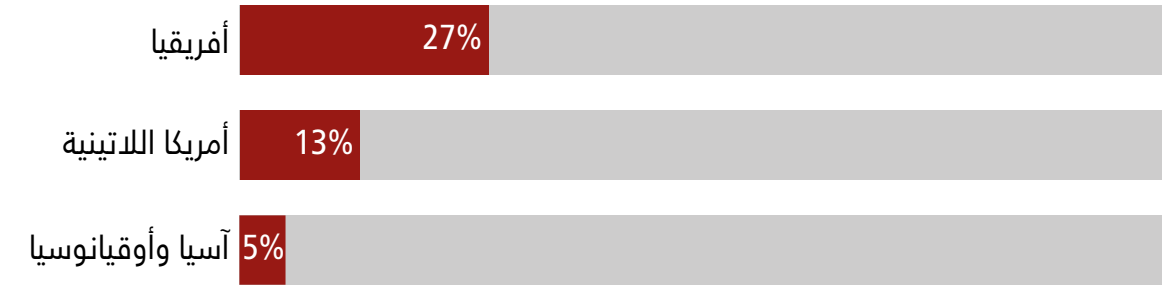

واحد من بين كل خمسة أشخاص يعيش في مسكن مبني أساساً من الخشب

يكتسب استخدام المنتجات الحرجية في تشييد المساكن لتلبية الحاجة الأساسية للمأوى أهمية خاصة في المناطق الريفية في أقل البلدان نمواً، خصوصاً في الحالات التي تكون فيها هذه المواد أكثر يسراً من مواد البناء الأخرى. وتساهم منتجات الغابات في أنحاء العالم في توفير المأوى لحوالي 1.3 مليار شخص، أي 18 في المائة من الأسر المعيشية.

تساهم منتجات الغابات في أنحاء العالم في توفير المأوى لحوالي 1.3 مليار شخص، أي 18 في المائة من الأسر المعيشية.

الغابات تساهم في الأمن الصحي والغذائي

على المستوى العالمي، استُهلك حوالي 10.9 كغم من المنتجات الحرجية غير الخشبية الصالحة للأكل في المتوسط للفرد الواحد في عام 2011. وكان الاستهلاك الأكبر في منطقة آسيا وأوقيانوسيا، إذ بلغ 14.6 كغم للفرد الواحد، وتلتها أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأفريقيا، بينما كان الاستهلاك في اثنين من المناطق المتقدمة أدنى من 4 كغم للفرد الواحد. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام منخفضة، إلاّ أن استهلاك المنتجات الحرجية غير الخشبية الصالحة للأكل قد يوفر منافع هامة من حيث القيمة الغذائية كما من حيث استقرار الإمدادات الغذائية. كذلك فإن الغابات مصدر معروف للنباتات الطبية.

وبالإضافة إلى المنافع من الاستهلاك المباشر للمنتجات الحرجية غير الخشبية، فإن استخدام الوقود الخشبي حيوي الأهمية بالنسبة للكثيرين، إذ يستخدم واحد من كل ثلاثة أشخاص في العالم الوقود الخشبي للطهي. كما أن استخدامه لغلي وتعقيم المياه له منفعة صحية رئيسية، إذ يستخدمه لهذا الغرض 764 مليون شخص. كذلك قد تكون لرفعة جودة البيئة المعيشية واستعمال الغابات لأغراض الاستجمام آثار مفيدة على الصحة.

©FAO/Vasily Maksimov

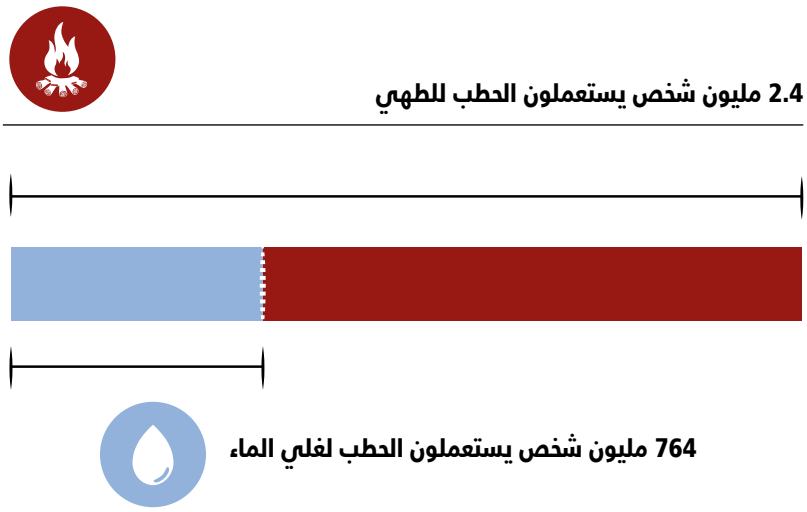

©FAO/Joan Manuel Baliellas

مشهد السياسات الحرجية المتغير

يتأثر مدى انتفاع الأفراد من الغابات تأثراً بالغاً بالإجراءات الحكومية. فعلى وجه التقريب، لدى كل بلد يملك موارد غابات كبيرة برنامج وطني للغابات أو إطار مشابه للسياسات والبرامج التي تعالج القضايا الحرجة للغابات. وينبغي أن تعدّل هذه السياسات لتلبية المطالب المتنامية والمتحولة والفرص الناشئة والوجهات التي يحتمل أن تكون سلبية.

وتشمل التحولات السياساتية التي نشهدها حالياً في البلدان التي تملك موارد غابات كبيرة:

- مفهوماً أوسع للإدارة المستدامة للغابات في برامج أو سياسات الغابات الوطنية؛
- مزيداً من التركيز على المشاركة في عمليات وضع السياسات وإدارة الغابات؛
- مزيداً من الانفتاح على النهُج الطوعية والقائمة على السوق.

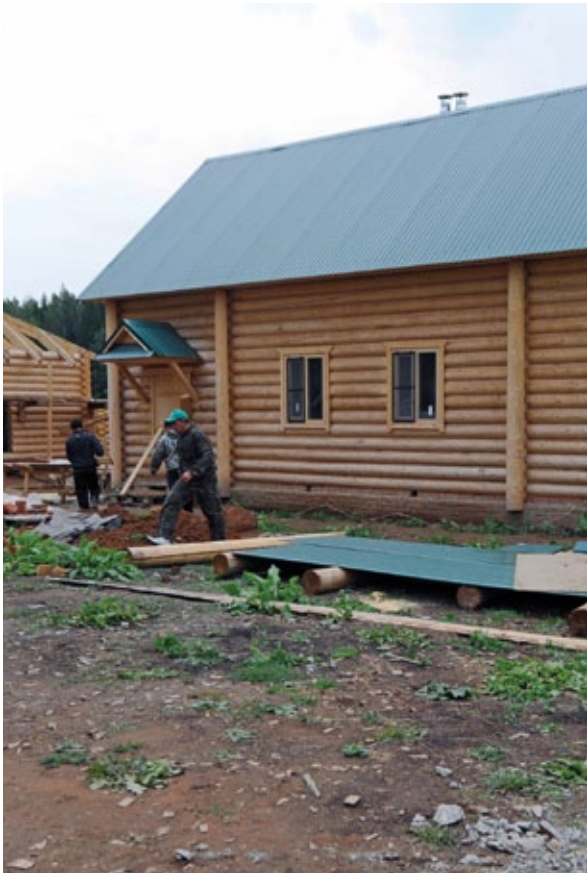

ويبين تحليل للمعلومات عن سياسات 121 بلداً تغطي الفترة منذ اعتماد "صك للغابات"* في عام 2007 أن القدرة على تنفيذ الأهداف والنوايا التي عُبرّ عنها في برامج أو سياسات الغابات الوطنية تشكل في كثير من البلدان عقبة رئيسية.

ويبدو أن عدداً قليلاً فحسب من البلدان عيّن أهدافاً محددة وقابلة للقياس، أو حدّد فئات مستهدفة لسلاسل التدابير والنتائج، أو لديه قدرات لرصد تنفيذ السياسات والتدابير. كذلك ما زال فهم أو تقدير أو إدارة المنافع التي توفرها الخدمات يميل إلى الضعف. ومن هنا، ينبغي لإحراز تقدم حقيقي في تعزيز المنافع الاجتماعية- الاقتصادية من الغابات أن تكون السياسات مدعومة ببناء القدرات.

* في 28 أبريل/ نيسان 2007، اعتمد منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات معلماً أساسياً هو الصك غير الملزم قانوناً المتعلق بجميع أنواع الغابات (صك الغابات). وقد كانت تلك المرة الأولى التي توافق فيها الدول الأعضاء على صك دولي للإدارة المستدامة للغابات. ويشكل الصك أساساً للتعاون الدولي والإجراءات الوطنية للحدّ من إزالة الغابات والحيلولة دون تدهورها وتعزيز سبل المعيشة المستدامة وخفض الفقر بالنسبة لجميع من يعتمدون على الغابات.

تكييف السياسات للتحديات المستمرة

بالإضافة إلى الحاجة إلى بيانات أفضل وقدرات أقوى، تظل هناك تحديات عديدة أخرى أمام الوفاء بالالتزامات الواردة في "صك الغابات" المتعلقة بالمنافع الاجتماعية- الاقتصادية.

خفض الفقر والتنمية الريفية - يتناول عدد قليل نسبياً من البلدان على وجه التحديد الفقر أو العمالة الريفية اللائقة لدى تعديل سياسات الحراجة، ما يشير إلى أن النموذج التقني لا يزال مهيمناً على إدارة الغابات، بدلاً من النموذج الذي ينحو إلى الأفراد.

توفير إمكانية حصول المجتمعات المحلية والأسر والأفراد على الموارد الحرجية والوصول إلى الأسواق - اتخذ حوالي نصف البلدان التي شملها المسح في السنوات الأخيرة تدابير لتحسين سبل حصول المجتمعات المحلية والأسر والأفراد على الموارد الحرجية والوصول إلى الأسواق، وخصوصاً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. مع ذلك، نادراً ما تتناول البلدان الاقتصادات غير الرسمية والأسواق غير الرسمية التي تشكل مصدراً رئيسياً لسبل المعيشة في العديد من المناطق الريفية.

تهيئة بيئات تمكينية لتشجيع الاستثمار - احتل تمويل الإدارة المستدامة للغابات بتشجيع الاستثمار مكاناً بارزاً على جدول الأعمال السياساتي في العديد من البلدان. وإحدى الآليات التي جذبت اهتماماً خاصاً هي إنشاء صناديق وطنية للغابات، وفي ذلك تسليم بالأهمية الشاملة لاجتذاب التمويل المحلي الكبير والصغير.

مع ذلك، لا يزال حصول المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين على الموارد الحرجية يشكّل مشكلة، فحتى البلدان ذات البيئات السياساتية المستقرة، التي يرجح أكثر أن تستفيد من الاستثمارات الدولية، قد لا تكون القدرة على استخدام الأموال كافية.

الآليات الطوعية - دعم استدامة وشفافية الأسواق - يتزايد قبول الآليات الطوعية، من مثل إصدار الشهادات للغابات، كأداة مفيدة لدعم وإكمال السياسات الحكومية صوب الإدارة المستدامة للغابات. كما أن هذه الآليات تساعد على ضمان أن يعمل القطاع الخاص كشريك مسؤول. وتستمر الحكومات في البلدان المتقدمة في تعزيز أنظمة المشتريات العامة وبرامج البناء الخضراء، ما يعزز الحوافز في جانب الطلب على المنتجات من مصادر مستدامة.

تظل هناك تحديات سياساتية عدة، بما في ذلك التكلفة العالية لإصدار الشهادات لصغار المنتجين والافتقار إلى الطلب المحلي على المنتجات الأكثر تكلفة من تلك الناجمة عن الاستغلال.

كفاءة إنتاج وتجهيز المنتجات الحرجية والحد من النفايات وإعادة تدويرها - في حين يسعى معظم البلدان إلى زيادة استخدام الكتلة الحيوية وسعتها الإنتاجية، لا يشير صراحة إلى الحد من النفايات أو إعادة تدويرها سوى أقلية من البلدان، معظمها في أوروبا وأفريقيا. ولا شك في أن تعزيز كفاءة استخدام الموارد وسيلة قوية لتعزيز المنافع الاجتماعية-الاقتصادية وتوفيرها على نحو مستدام.

©FAO/Vasily Maksimov

- في أوروبا وأمريكا الشمالية يستخدم 90 مليون شخص على الأقل الخشب لتدفئة مساكنهم
- تستأثر آسيا بأكثر من 50 في المائة من قطاع الغابات الرسمي
- توفر الطاقة الخشبية ما يزيد على نصف جميع إمدادات الطاقة في 29 بلداً، 22 منها في أفريقيا

©FAO/Vasily Maksimov

- منذ عام 2007، تصدى ما لا يقل عن 26 بلدا لإصلاح حيازة الأراضي، أساساً لتحسين دعم سبل العيش المحلية.
- اتخذ حوالي 60 بلداً التدابير اللازمة لتشجيع الاستثمار في الغابات خلال الفترة نفسها.
- اعتبارا من عام 2013، استخدم 61 بلداً آليات إصدار شهادات غابات لغاباته العامة.

المنافع المستمدة من المعارف والممارسات التقليدية المتعلقة بالغابات - في كثير من الأحيان، المنافع الاجتماعية-الثقافية من الغابات ذات أهمية عالية للمجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين، كما أن المعارف والممارسات التقليدية المتعلقة بالغابات تفيد أيضاً أشخاصاً من خارج هذه الجماعات. على الرغم من ذلك، لم يتناول على وجه التحديد سوى عدد قليل من البلدان تلك المعارف والممارسات التقليدية – على الأغلب عن طريق تحسين حقوق الحيازة والحصول على الموارد الطبيعية – وسيتطلب ذلك مزيداً من الاهتمام.

الإقرار بمجموعة القيم والمنافع التي توفرها الغابات وعكسها في السوق - قيمة أصول وخدمات النظام الإيكولوجي التي توفرها الغابات أعلى بكثير مما يجري الإقرار به حالياً، خاصة من نظم التخطيط والميزنة الحكومية. ولم يتخذ غير عدد قليل من البلدان تدابير ملموسة في هذا المجال، رغم أن عدداً صغيراً، لكنه متزايد (على الأقل 13)، بدأ يسلط الضوء على مساهمة الغابات في الثروة الوطنية، مثلاً، من خلال تطوير أطر للمحاسبة الاقتصادية والبيئية.

كذلك تقوم عدة بلدان، خاصة في أمريكا اللاتينية، بتطوير وصقل خطط مدفوعات مقابل الخدمات البيئية (رغم أن الخدمات البيئية "للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات" لا تزال إلى حد كبير في مرحلة الاختبار والاستكشاف). غير أن العديد من الخدمات التي تقدمها الغابات (مثل مكافحة التعرية والتلقيح والآفات الطبيعية وآليات مراقبة الأمراض) لا تزال غير مدركة إلى حد كبير، والأهم من ذلك، لا يتناول غير القليل جداً من البلدان عدة منافع رئيسية مثل الوقود الخشبي ولحوم حيوانات الأدغال وإنتاج النباتات الطبية.

وإذ تعمل البلدان باتجاه تحقيق مستقبل أكثر استدامةً وأكثر اخضراراً، سيزداد الطلب على العديد من المنافع التي يمكن أن تنتج عن الغابات. ولذا هناك إمكانية أن تقدّم الغابات مساهمة أكبر في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية في المستقبل، وتنشأ عن ذلك حاجة مقابلة لإدارة هذه الإمكانية إدارة حكيمة.

الرسائل الرئيسية

لقياس المنافع الاجتماعية- الاقتصادية من الغابات، ينبغي أن يركز جمع البيانات على الأشخاص، لا فحسب على الأشجار.

باستثناء أرقام العمالة الرسمية، لا يتوافر لإدارات الغابات غير معلومات ضئيلة عن كيف ينتفع العديد من الأشخاص من الغابات، والبيانات المتوافرة ضعيفة في كثير من الأحيان. وتنبغي تكملة جمع البيانات الحالية، الذي يركز على الغابات والأشجار، بجمع بيانات تتعلق بالمنافع التي يجنيها الأشخاص. وأفضل طريقة لذلك هي التعاون مع الهيئات العامة التي تقوم بمثل هذه المسوحات.

ينبغي أن تتناول السياسات الحرجية صراحة دور الغابات في توفير الأغذية والطاقة والمأوى.

أحرز العديد من البلدان تقدماً كبيراً في تعزيز حقوق حيازة الغابات وحقوق استخدامها وفي دعم مجموعات مستخدمي الغابات. ولكن حتى الآن لا يزال هناك على ما يبدو انقطاع رئيسي ما بين السياسات التي تركّز على أنشطة قطاع الغابات الرسمي والأعداد الهائلة لمن يستخدمون الغابات في تلبية احتياجاتهم من الغذاء والطاقة والمأوى.

الاعتراف بقيمة خدمات الغابات، مثل الحماية من التعرية والتلقيح، أمر أساسي للاتخاذ السليم للقرارات.

إذا لم يجرِ قياس قيمة الخدمات المقدمة أو تؤخذ بالحسبان، فإن القرارات الاقتصادية والسياساتية التي تؤثر على الغابات ستكون مبنية على معلومات ناقصة ومنحازة. وهذا أمر حاسم الأهمية لتوفير العديد من الخدمات توفيراً مستداما، من الخدمات الحيوية الأهمية للأمن الغذائي والإنتاجية الزراعية، كالحماية من التعرية والتلقيح، إلى الاستجمام وغيرها من وسائل الراحة التي توفرها الغابات للناس.

لتلبية المطالب المتزايدة والمتغيرة، ينبغي أن تشمل الإدارة المستدامة للغابات إنتاجاً أكثر كفاءة.

من المرجح أن يتواصل تزايد الطلب على العديد من المنافع المستمدة من استهلاك منتجات الغابات مع تواصل تزايد السكان، وأن يتغير هذا الطلب مع تغير أنماط الحياة، سواء بسبب الطبقة المتوسطة الناشئة أو التحول على صعيد العالم أجمع إلى العيش الذي يغلب عليه الطابع الحضري أو عوامل أخرى. ولا بد من تلبية هذا الطلب من مورد ثابت أو متضائل. ولتجنب تدهور هذا المورد إلى حد كبير، ينبغي اعتماد أساليب إنتاج أكثر كفاءة، بما في ذلك في القطاع غير الرسمي.

توفير إمكانية وصول الأشخاص إلى الموارد الحرجية والأسواق وسيلة قوية لتعزيز المنافع الاجتماعية - الاقتصادية.

من بين تدابير عديدة أخرى لتشجيع توفير السلع والخدمات، توفر البلدان للأشخاص المزيد من فرص الحصول على الموارد الحرجية والوصول إلى الأسواق. وذلك أمر فعال على وجه الخصوص على المستويات المحلية. ويمكن أن يدعم تيسير وصول منظمات المنتجين إلى الأسواق إنتاجاً أكثر اشتمالاً وأكثر فعالية.

الصور في هذه الصفحة ©FAO/Daniel Hayduk ©FAO/S. Mukhopadhyay ©FAO/Kai Wiedenhöfer ©FAO/Roberto Faidutti ©FAO/Vasily Maksimov

هذه خطوط عريضة موجزة حول *حالة الغابات في العالم 2014* ويقدّم الإصدار الكامل لحالة الغابات في العالم 2014 مجموعة من البيانات التي تبين بوضوح تأثير الغابات على حياة الأفراد. ويفحص التدابير التي اتخذتها البلدان لتعزيز المنافع الاجتماعية- الاقتصادية من الغابات ويقدم توصيات بشأن كيفية تعزيز هذه المنافع على نحو مستدام.

للاطلاع على التقرير الكامل: http://www.fao.org/forestry/sofo/ar